

صناعة الملابس المصرية تنن تحت وطأة اختفاء المستهلكين

تتزايد مخاوف صناعة الملابس في مصر من الدخول في ركود شامل بسبب استمرار إجراءات الإغلاق، وسط آمال في انتعاش الحركة التجارية داخل الأسواق المحلية مع اقتراب موسم العيد بعد أن ظهرت مساع من أصحاب المحلات للإفلات من كمين كورونا عبر تقديم تخفيضات مغرية للمستهلكين.

القاهرة - تعرض قطاع إنتاج وبيع الملابس في مصر لصدمة قوية، جراء أزمة تفشي مرض فيروس كورونا الجديد، الذي أجبر المصانع على التوقف عن الإنتاج، في ظل تراجع غير مسبوق لحركة البيع والشراء. ودقت هذه الصناعة أجراس الخطر خشية دخولها في نفق مظلم على الرغم من اقتراب موسم العيد، الذي يكون في العادة فرصة لازدهار تجارة الملابس في بلد يبلغ تعداد سكانه مئة مليون نسمة. والصناعات المصرية أن صناعة الملابس أكثر القطاعات تضررا من أزمة الوباء. ونسبت وكالة شينخوا الصينية لرئيس الغرفة محمد عبدالسلام قوله إن "الملابس مرتبطة بشكل كبير جدا بالحالة النفسية للمستهلك، الذي يتناهب حاليا قلق كبير لمجرد نزوله إلى الشوارع خوفا من الإصابة بالكورونا".

وتطبق الحكومة سلسلة إجراءات احترازية للحد من تفشي المرض، من بينها حظر تجول ليلي، وغلق أماكن الترفيه وتعليق التجمعات وحركة الطيران والدراسة والأنشطة الرياضية.

وقال عبدالسلام "يوجد حظر تجول منذ مارس الماضي، وفي الأساس شراء الملابس يكون للخروج إلى العمل والذهاب إلى النوادي والسينما، وكل هذا غير متاح حاليا، وبالتالي فإن شراء الملابس لم يعد أولوية للمواطنين، وهو ما أثر بشكل سلبي جدا على حجم مبيعات المحلات والمصانع، في ظل توقف الطلب".

ومصانع الملابس شبه متوقفة حاليا عن الإنتاج، لأنه لا يوجد طلب على المنتجات، كما أن البضائع ما زالت في المخازن ولا يعرف التجار كيف سيتم تسويقها، كما أن المصانع لن تنتج ملابس جديدة حاليا.

وتظهر التقديرات الرسمية أن إجمالي حجم المبيعات منذ ظهور فيروس كورونا لا يتعدى 30 في المئة، مقارنة بالمبيعات قبل ظهوره. وردا على سؤال حول ما إذا كانت شركات إنتاج الملابس قد لجأت إلى تخفيض العمال والرواتب، قال عبدالسلام إن "ذلك لم يحدث خلال الفترة الماضية".

ولا يوجد أحد في قطاع الصناعة لديه الرغبة في تخفيض عدد العمال أو الرواتب، ولا تتمنى أوساط هذه الصناعة أن يحدث هذا، بل تطمح في أن تستقر الأمور خلال الفترة المقبلة، ويتم فتح الأسواق وإعادة النشاط. ولكن رئيس غرفة الملابس يعتقد أنه في حال طال أمد أزمة الوباء وتوقفت التدفقات المالية للمصانع بسبب ركود المبيعات فسوف تبدأ مشكلة تخفيض الرواتب أو عدد العمال في الظهور.

ورجح أن تنجح المصانع التي تعاني ماليا إلى إغلاق أبوابها، كما أن هناك مصانع قامت بتغيير خط الإنتاج من الملابس إلى إنتاج الكمادات وملابس الأظلم الطبية. ويوجد في مصر حاليا 12 ألف مصنع لإنتاج الملابس، ويعمل بها نحو مليون ونصف المليون عامل.



التخفيضات مجرد مسكنات

فيسبوك تحوّل وجهة زبائن عمالقة التسوق الرقمي إلى متاجرها الافتراضية

الشركة تطلق تطبيقا يمنح الشركات المتعثرة فرصة أكبر لبيع منتجاتها



التسوق من بوابة مختلفة

وقالت إن الكثيرين كانوا يستخدمون البحث المباشر على تطبيقاتنا كعرض المنتجات لسنوات، من متاجر الأحياء التي تعلن عن أحذية رياضية جديدة إلى المؤثرين الذين يجربون مساحيق التجميل. وأضافت "الآن، نحن نساهل التسوق المباشر".

وشهد موقع فيسبوك قفزة في عدد المستخدمين حيث تحول سكان العالم العالقون في منازلهم إلى الشبكة الاجتماعية للبقاء على اتصال مع عائلاتهم واصداقائهم دون انتهاك القواعد، التي تفرض إبقاء مسافة تفصلهم عن الآخرين للحد من احتمال انتشار الفيروس.

الميزة التي تأتي تحت اسم «متاجر»، تعرض قوائم المنتجات في أيقونات تظهر الشكل والأسلوب لكل علامة تجارية

وتسببت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء في تآكل ميزانيات الشركات، التي كانت مخصصة للإعلانات، حيث تعتبر فيسبوك منصة مثالية للشباب حول العالم من أجل كسب المال، ولذلك فإن الخدمة الجديدة تعتبر حلا فعلا لتقليل الضرر الذي أصاب الأرباح اليومية للشركات.

وحلت اللوازم الصناعية بالمرکز الأول ضمن قائمة السلع غير النفطية الأكثر تصديرا حيث بلغت قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري 3.7 مليار دولار، فيما وصلت قيمة صادرات الأغذية والمشروبات إلى 600 مليون دولار ونحو 900 مليون للسلع الاستهلاكية و117.7 مليون دولار للسلع الإنتاجية وتوزعت بقيمة على الفئات الاقتصادية الأخرى.

وعلى مستوى أنشطة تجارة إعادة التصدير، صنفت معدات النقل وملحقاتها بالمرکز الأول بقيمة بلغت 1.42 مليار دولار تليها السلع الاستهلاكية بنحو 540 مليون دولار ثم السلع الإنتاجية بحوالي نصف مليون دولار.

والقفزة في المبادلات التجارية تأتي مدعومة بنشاط مجموعة موانئ أبوظبي، الذي سجل قفزات كبيرة في السنوات الأخيرة ليصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل لافت لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات.

وبالإضافة إلى هذه الخاصيات الجديدة، يمكن للشركات أن تواصل الاستفادة من خدمة شراء مساحات للإعلانات على موقع فيسبوك لتوجيه الزبائن إلى متاجرهم عبر الإنترنت، حيث تكون المبيعات في مواقع الويب خارج الشبكة الاجتماعية.

كما يمكن للتجار في الولايات المتحدة استخدام خدمة موقع فيسبوك لإتمام المعاملات برسوم رمزية.

وقالت إدارة الموقع في منشور لها إن "هذا يعني أنه يمكن لأي بائع، بغض النظر عن حجم مؤسسته أو ميزانيتها، إيصال أعماله عبر الإنترنت والتواصل مع عملائه أينما كان وحيثما كان ذلك مناسباً له".

وسيتم طرح الخاصية خلال الأشهر القليلة المقبلة لنحو 160 مليون شركة تستخدم الشبكة الاجتماعية بالفعل. ويقول المختصون إن التجارة الإلكترونية بدأت تحصل منافع كثيرة مع إمكانيات توفر ميزات جديدة لكسب المال في المستقبل مع التطور التكنولوجي المستمر.

ويبدو أن خطط فيسبوك لمواجهة نهم وتوسع الشركات المنافسة في سوق التجارة الإلكترونية لن يقتصر على هذا التطبيق فحسب، بل تعمل الشركة على تمديد هذه الخاصية لتشمل تطبيقاتها الأخرى للتواصل وهي واتساب وفيسبوك ماسنجر.

وتكف الشركة أيضا على تصميم طرق لبيع المنتجات عبر خدمة البحث المباشر الشائعة على الشبكة الاجتماعية.

والعملاء لتحويل بعض عمليات البيع والشراء والإعلانات على صفحاتها مواقعها. وتؤكد الشركة العملاقة، التي تتخذ من ولاية كاليفورنيا مقرا لها، أن الأمور أصبحت أسهل اليوم، حيث يستطيع التجار إنشاء متاجرهم على موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وإنستغرام كما لو كانوا يصممون واجهة محلهم ليعرضوا منتجاتهم.

وقال جورج لي مدير إنتاج في فيسبوك، إن "الفكرة كانت في طور الإعداد منذ نصف عام على الأقل". لكنه لم يكشف بالتفصيل عن قيمة هذا المشروع أو العوائد المتوقعة التي يمكن أن تجنيها الشركة.

وأشار المسؤول في الشركة خلال مؤتمر صحفي حول المشروع الجديد إلى أن تركيز الإدارة الأساسي يكمن في ضمان وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت وبقائها "على قيد الحياة" مع مرورها بهذه الفترة الحرجة.

وتضرر قطاع التجارة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي أغلق المتاجر حول العالم، وعطل سلاسل التوريد، وترك أكثر من 36 مليون أمريكي عاطلين عن العمل. وقالت ليلي أمجادي، وهي مديرة خدمة التسوق في إنستغرام للتسوق "نأمل أن تساعد حلولنا التجارية الشركات على مواصلة أعمالها والإزهار خلال الأشهر القادمة، وأن تكثف مع سلوك المستهلك الجديد".

رجح محللو التسويق الرقمي أن تتسع الضغوط على شركة أمازون للتجارة الإلكترونية بعد أن أعلنت منافستها المحلية فيسبوك عن نيّتها اقتحام هذا المجال الواعد عبر إطلاق تطبيق يعطي الشركات المتعثرة فرصة أكبر لتسويق منتجاتها بسبب تراجع مبيعاتها جراء الوباء، ومن المتوقع أن تتبّع سلسلة تطبيقات أخرى في كافة منصاتها عبر الإنترنت.

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) - كتف علق وادي السليكون فيسبوك عن نيّته اقتحام سوق التجارة الإلكترونية بقوة، وهو ما يعني أنه سيحول وجهة زبائن شركة أمازون، أكبر منصة رقمية حول العالم في هذا المضمار.

وتواصلت إدارة موقع فيسبوك الثلاثاء الماضي، مع شركات تعمل في عدة مجالات وتحاول أن تتجاوز الأزمة، التي تسبب بها وباء فيروس كورونا حول العالم وعدم تمكن المستهلكين من التنقل إلى المحلات على عين المكان.

وذكرت صحيفة ذي كونومي تايمز الأميركية في تقرير نشرته على موقعها أن فيسبوك تعمل على مشروع يمنحها أدوات مجانية لإنشاء متاجرها عبر الإنترنت على منصتها الاجتماعية التي تشمل إنستغرام، أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي نشاطا في العالم.



وتعرض الميزة الجديدة، التي اختارت لها فيسبوك تحت اسم "متاجر"، قوائم المنتجات في أيقونات تم تحميلها ومخصصة لإظهار الشكل والأسلوب الخاص بالعلامات التجارية. وهذا المشروع تم الإعلان عنه من قبل الرئيس التنفيذي للشركة مارك زوكربيرغ، الذي يامل أن تساعد هذه الميزة أصحاب الأعمال على العمل خلال أزمة كورونا.

وتحدث زوكربيرغ خلال بث عبر الإنترنت حول المتاجر قائلا "إذا لم تتمكن من فتح متجر أو مطعم فعلياً، فلا يزال بإمكانك تلقي الطلبات عبر الإنترنت وشحنها إلى الأشخاص".

ولا تعتبر هذه التجربة هي الأولى بالنسبة للشركة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث جذبت الشركات

قفزة في مبادلات أبوظبي التجارية غير النفطية

أبوظبي - أظهرت بيانات حديثة أن المبادلات التجارية الخارجية غير النفطية عبر مختلف المنافذ الجمركية لإمارة أبوظبي قفزت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بنحو 5.6 في المئة بمقارنة سنوية لتصل إلى حوالي 15 مليار دولار.

وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية على الرغم من التدابير الاحترازية التي اتخذتها حكومة أبوظبي لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وكتف مركز الإحصاء بابوظبيي الأربعة أن الإمارة حققت هذا الارتفاع بدعم من زيادة الصادرات غير النفطية التي بلغت 4.22 مليار دولار مقارنة مع أربعة مليارات دولار تقريبا قبل عام، بينما بلغت قيمة إعادة التصدير 3.2 مليار دولار.

وعلى مستوى الواردات فقد بلغت قيمتها في نفس تلك الفترة نحو 7.7 مليار دولار بزيادة نسبتها 16.9 في المئة بمقارنة سنوية.

الأول ضمن قائمة أكثر الدول تجارة مع أبوظبي حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الجانبين 1.25 مليار دولار. واحتلت الولايات المتحدة المركز الثاني بقيمة بلغت 420 مليون دولار، ثم تلتها اليابان بنحو 270.6 مليون دولار والمملكة المتحدة بحوالي 234.1 مليون دولار والصين 211.7 مليون دولار.

وتتصدر قائمة أكثر الدول تجارة مع أبوظبي حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الجانبين 1.25 مليار دولار. واحتلت الولايات المتحدة المركز الثاني بقيمة بلغت 420 مليون دولار، ثم تلتها اليابان بنحو 270.6 مليون دولار والمملكة المتحدة بحوالي 234.1 مليون دولار والصين 211.7 مليون دولار.

وبحسب المعايير التي يتبناها مركز الإحصاء، فإن التجارة السلعية غير النفطية تقتصر على السلع التي دخلت فقط من المنافذ البرية والبحرية والجوية لإمارة أبوظبي أو خرجت منها، ما يعني أنها لا تشمل كل تجارة أبوظبي غير النفطية مع العالم.

15 مليار دولار قيمة تجارة أبوظبي غير النفطية خلال الربع الأول من العام الجاري

وبحسب المعايير التي يتبناها مركز الإحصاء، فإن التجارة السلعية غير النفطية تقتصر على السلع التي دخلت فقط من المنافذ البرية والبحرية والجوية لإمارة أبوظبي أو خرجت منها، ما يعني أنها لا تشمل كل تجارة أبوظبي غير النفطية مع العالم.